## الديمقراطية.. العدالة الاجتماعية.. التنمية المستدامة نهج ثابت لدولة الوحدة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

# المجتمع السعودي: حتمية التغيير أم رغبة التطوير

محمد بن عيسى الكنعان

**الكيان السعودي يتجسد بالأرض والمجتمع والدولة، فالأرض وجد عليها مجتمع أنتج دولة، لذا فالمجتمع هو القاسم المشترك بين أساس الكيان وعموده.**

**والمجتمع السعودي بطرائق تفكيره وأنماط حياته وتكوينات نسيجه، لم يتشكل إلا مع نشوء الدولة السعودية (الثالثة)، التي وحد شعبها وأسس كيانها الملك عبدالعزيز آل سعود رحمه الله تعالى، تحت مسمى (المملكة العربية السعودية)، وعندما أقول (الثالثة) تحديداً رغم وجود الدولتين السعوديتين (الأولى والثانية)، اللتين حققتا الشرعية الدينية والتاريخية للدولة السعودية بشكل عام، فلأن دولة الملك عبدالعزيز هي التي حققت مفهوم الدولة الحديثة بنظامها السياسي، وهويتها الوطنية، ومركزيتها الإسلامية، وأجهزتها الحكومية، وقطاعاتها العسكرية، وعلاقاتها الدولية.. إلى غير ذلك. هذا المجتمع الصحراوي المتلون من أطياف القبائل العربية العريقة مر بكثير من مراحل التحديث المادي، وعمليات التطور الاجتماعي، التي انعكست بشكل إيجابي على حياته العامة بشؤونها وشجونها، رغم أنه لم يسلم خلال تلك المراحل وأثناء المضي في مسار التطور من (تصادم الأجيال) في (صراع الأفكار) بين الجديد الوافد والقديم السائد، سواءًاكان هذا الجديد (طريقة حياتية)، أو (وسيلة حضارية)، أو (موجة إعلامية).**

**فقبل ربع قرن تقريباً تعرضت هيئة التحرير في إحدى المجلات السعودية لطوفان من اتصالات الاستنكار وفاكسات الشجب، على خلفية مناقشة المجلة في قضيتها الأسبوعية ل(هوية المرأة السعودية)، رغم أن تلك المناقشة لم تتجاوز إطار التساؤل عن سبب غياب هوية المرأة، أو مبرر حرمانها من وثيقة تثبت هويتها الوطنية كنساء الأرض، ما يعني أن أية قضية تمس منظومة القيم الاجتماعية لايمكن طرحها بسهولة أو مناقشتها بحرية، بغض الطرف عن كون تلك القيم مرتبطة بتشريع ديني أو محكومة بعادات بيئية. اليوم بإمكان أية امرأة أن تحصل على بطاقة هويتها الوطنية بدقائق دون أن تعترضها أية عوائق أو توجه لها أية استنكارات، فالمسألة لم تكن تحتاج إلا لقرار رسمي وهو ما حدث بالفعل، الأمر الذي يفتح المجال للخوض في نقاش حول (التحولات في حياتنا السعودية).**

**هل تلك التحولات عائدة للتطور الاجتماعي في طرق التفكير ومن ثم (قبولها) وانعكاسها على أسلوب الحياة الواقعية!، أم هي عائدة لحتمية التغيير التي أشار إليها الرئيس الأميريكي السابق بيل كلينتون في كلمته التي ألقاها في أحد منتديات جدة الاقتصادية قبل نحو عامين، ومن ثم (الرضوخ) لها، وهي ببساطة تقول: إن لم تتغير بنفسك وفق ثقافتك، فحتماً ستتغير بفعل تأثير الآخر، أقول ذلك من وحي قضية (قيادة المرأة للسيارة) التي كانت مرفوضة للبحث والنقاش فضلاً عن التأييد والتنفيذ، بيد أنها في الوقت الحالي تلقى قبولاً في بعض أوساطنا الاجتماعية، بالأمس كان الجميع يرفضها ويستنكرها ويعلق عليها كل مخازي الحاضر وفتن المستقبل، أما اليوم فالصوت المؤيد يملك المساحة والقدرة على نقاش الصوت الرافض لها، والأمر لا يحتاج لكثير جهد.. فالاستطلاع اللحظي بسؤال مجموعة من الأشخاص في جلسة قصيرة، قد يصدمك بنتيجته، أشرت سلفاً لمثالين كونهما من أكثر الأمثلة تداولاً بين الناس في المجالس والإعلام، ولو أردت التوسع فلك أن تقيس بأمثلة غائرة في واقعنا السعودي كتعليم المرأة وعملها وعلاقته بالاختلاط، والقنوات الفضائية والسفر للخارج لدواعي السياحة، والحجاب بين غطاء الوجه وكشفه، وجوال الكاميرا إلى آخر القائمة.**

**بتقديري أن المسألة برمتها مترابطة، فالتغيير حتمي في المجتمع السعودي بحكم نظرية (التطور الاجتماعي) لكل أمم الأرض، ولكن برغبة السعوديين في التطوير وسعيهم نحو التحديث، وأدل على ذلك.. أن (الأفكار) التي كانت مرفوضة قد تم قبولها لاحقاً وإن كانت ببطء شديد، بمعنى أن الرغبة موجودة ولكنها متوقفة على من يعلق الجرس ويجعل حياته الاختبار الأول للجميع، خصوصاً في ظل وسائط اتصال متعددة وإعلام فضائي مفتوح، ما يعني أن السعوديين يطلعون على تجارب غيرهم عبر (القنوات الفضائية)، ويتناقشون في ما بينهم عبر ميادين متنوعة كالصالونات الثقافية والأندية الأدبية والمنتديات الإلكترونية والبرامج التلفزيونية، وهذا يشجع على مراجعة المواقف القديمة من الأفكار الاجتماعية والقيم الحضارية، وانتقاء ما ينسجم مع الدين أو على الأقل لا يتعارض معه، وبالذات تجارب الشعوب العربية والإسلامية التي تدين بنفس الدين وترتبط معنا بنفس التاريخ، حتى لو ارتهن أحدنا إلى مسألة (الخصوصية) وصنع مقارنات عجيبة بيننا وبين تلك الشعوب، من قبيل أننا نمثل الإسلام الصحيح أو أننا نعتبر المجتمع المحافظ (رقم واحد) في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وهذا غير صحيح لأنه من الوهم الذي يفضحه واقعناً أولاً، قبل أن تؤكده حقائق واقعية تتمثل بأننا نسافر إلى تلك الشعوب ونتزاوج معها ونأخذ منها ونعطي، فنحن مثلها لنا نفس الرصيد في معرفة الدين واللغة وممارسة الأخلاق، ولا نكاد نختلف أو بالأصح نتباين عنها إلا بطريقة الحياة الاجتماعية التي هي متغيرة أصلاً.**

---

عن /صحيفة "الجزيرة" السعودية

# الثروة السمكية رافد حيوي للاقتصاد العماني

مسقط ف / العمانية:

يعتبر قطاع الثروة السمكية بسلطنة عمان واحدا من القطاعات الاقتصادية المهمة ورافدا حيويا للاقتصاد الوطني باعتباره مصدرا للدخل القومي خاصة وان مهنة الصيد تعد من أقدم المهن العمانية.

وتنبع اهمية قطاع الثروة السمكية من الناحية الاجتماعية من خلال اعتماد شريحة كبيرة من الموطنين على هذا القطاع حيث يقوم بتوفير مابين /٣/ الاف الى /٤/ الاف فرصة عمل للمواطنين من بينهم ٣٢ الف صياد مسجل اضافة الى العاملين في النشاطات المرتبطة بالقطاع كنقل الاسماك وتبريدها وتصنيعها وتصديرها وكذلك العاملين بقطاع معدات الصيد والورش البحرية وتتمثل الأهمية الاقتصادية للقطاع في كونه يوفر عائدا اقتصاديا جيدا ويسهم في توفير مصادر الغذاء للمواطنين بالاضافة الى توفير العملات الاجنبية للبلاد من خلال تصدير الاسماك العمانية الى عدد من الاسواق العالمية حيث يتم تصدير نحو /٥/ بالمائة من الانتاج السمكي الى تلك الاسواق

واشارت الاحصاءات السمكية الى ان متوسط الانتاج السمكي خلال الفترة من ١٩٩٦ الى ٢٠٠٠ قد بلغ حوالي ٢ر١١ الف طن متري ليرتفع خلال الفترة من٢٠٠٢ الى ٢٠٠٦ الى حوالي ١٥ الف طن متري الامر الذي قابله ارتفاع في قيمة الانتاج من /٦١/ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٢ الى /٧٢/ مليون ريا ل عماني عام ٢٠٠٦

وفيما يتعلق بالصادرات فقد لوحظ وجود تغيير في نسبة الصادرات خلال العشرين عاما الماضية حيث كان متوسط نسبة التصدير خلال الاعوام من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢ حوالي /٢٣/ بالمائة من اجمالي الانتاج وفي الاعوام ١٩٩٣ الى ١٩٩٨ ارتفع المتوسط الى /٣٦/ بالمائة ليصل المتوسط في الاعوام من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٥ الى /٤٦/ بالمائة وهذا يدل على تزايد نسبة الاسماك المصدرة نتيجة زيادة الانتاج السمكي خلال الاعوام الماضية

واوضح الاحصائيات ان كمية وقيمة الصادرات العمانية من الاسماك قد ارتفعت من /٤٦ر٤/ الف طن مترى في عام٢٠٠٠ بقيمة اجمالية قدرها /٢ ر٣٧/ مليون ريال عماني الى /٨٣/ الف طن في عام ٢٠٠٥ بقيمة اجمالية قدرها /٤ر٥٨/ مليون ريال عماني

كما ارتفع عدد الصيادين بالسلطنة من /٢٨٥٧٦/ صياد في عام ٢٠٠٢ الى /٣٢٤٧٤/ صياد عام ٢٠٠٦

جدير بالذكر ان عدد السفن العاملة في قطاع الصيد التجاري قد بلغ في عام ٢٠٠٥ /١١٨/ سفينة منها ٣٦ سفينة في قطاع الصيد القاعي و٨٢ سفينة في قطاع الصيد السطحي لينخفض عدد السفن في عام ٢٦ الى /٩٥/ سفينه وهي ٢٨ سفينة بقطاع القاع و /٦٧/ سفينة بالقطاع السطحي كما تم تحديد الاماكن الخاصة بعملية الصيد وهناك خطط لإدارة المصائد التجارية بحيث تكون أكثر استدامة.

وحول مساهمة قطاع الثروة السمكية في الناتج المحلي قال وكيل الثروة السمكية ان قيمة الانتاج بلغت في عام ٢٠٠٦ حوالي /٦ر٥٨/ مليون ريال عماني وارتفع اجمالي الانتاج السمكي من /٩ر١٤١/ الف طن عام ٢٠٠٥ الى /٩ر١٥١/ الف طن عام ٢٠٠٦ وبنسبة نمو بلغت /٧/ بالمائة

وارتفعت قيمة الصيد الحرفي والتجاري من /٨ر٦٦/ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٥ الى /٥ر٧٢/ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٦ بنسبة نمو بلغت /٥ر٨/ بالمائة وهذا يعد اعلى من النسبة المخطط لها لعام ٢٠٠٦ والتي تبلغ /٣/ بالمائة

واشار سعادة الدكتور حمد بن سعيد العوفي الى انه وحسب الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٠٢م فمن المأمول ان تصل مساهمة قطاع الثروة السمكية في الناتج المحلي الى /٢/ بالمائة وذلك نتيجة للبرامج والمشاريع المزمع اقامتها في اطار الخطة الخمسية الحالية والقادمة

جدير بالذكر انه يتم تصدير الاسماك والمنتجات البحرية العمانية الاخرى الى حوالي ٦ دول حول العالم حيث يتم تصديرها الى السوق الياباني واسواق الاتحاد الاوروبي الى جانب السوق الامريكي الذي سيكون الوجهة الجديدة للاسماك العمانية وذلك بعد توقيع السلطنة مؤخرا على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية الى جانب الاسواق الخليجية والعربية والاجنبية الاخرى

واضاف سعادة الدكتور حمد بن سعيد العوفي ان اسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخاصة السوق الاماراتي تستوعب كميات كبيرة من صادرات الاسماك العمانية حيث يتم تصدير نحو ٣ بالمائة من الصادرات السنوية من الاسماك الى سوق دولة الامارات العربية المتحدة ياتي بعدها السوق السعودي والقطري ثم الاسواق العربية الاخرى

واشار سعادته الى ان هناك طلب كثير على جميع اصناف الاسماك العمانية بدءا من اسماك الجيذر الى الكنعد والاسماك القاعية كالهامور والشعري والصفيلح والشارخة والربيان

وقال سعادته ان وزارة الزراعة والثروة السمكية تسعى خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٦-٢٠٠١) التركيز على قطاع الاستزراع باعتباره من اكثر القطاعات نموا في العالم والذي يصل الى /٨/ بالمائة سنويا موضحا ان قطاع الاستزراع السمكي يعتبر من القطاعات الواعدة والمهياة لاقامتها بالسلطنة

واضاف سعادة وكيل الثروة السمكية ان انشاء مركز الاستزراع الذي سيقام بجوار مركز العلوم والبحوث السمكية خلال الخطة الحالية يعد واحدا من المشاريع ذات الاهمية حيث سيعمل على وفرة منتجات الثروة السمكية من خلال الاستزراع في الاقفاص العائمة في البحر اوعلى اليابسة كاستعمال المزارع المتملحة في منطقةالباطنة من خلال استزارع كافة الاصناف كالصفيلح والربيان والاسماك الزعفنية والهامور والكوفر والسكل والبياح

ومن المعروف ان هناك عددا من المزارع الموجودةبالسلطنة حالياكمزرعةالاقفاص الموجودة بولاية قريات التي تنتج اسماك الكوفر التي يتم تصديرهاالى اوروبا الى جانب المزرعة الخاصة بالربيان بالمنطقة الوسطى والتي سيبدا الانتاج بها في شهر اغسطس القادم وهو ما يسهم في مضاعفة القيمة الاقتصادية لقطاع الاسماك وزيادة الصادرات السمكية الى جانب توفير مزيد من فرص العمل للشباب العماني

وفي اطار الجهود المبذولة لتدريب الصيادين وزيادة كفاءتهم تم انشاء معهدين بالخابورة وصلالة لتدريب الصيادين بعدها تم نقل تبعيتهما الى وزارة القوى العاملة حيث يتم حاليا التنسيق مع وزارة القوى في تدريب الصيادين عن طريق وزارة الزراعة والثروة السمكية وذلك من اجل توفير ايدي عمانية ماهرة بمجال الصيد والملاحة البحرية وادارة الموانى والاستزارع السمكي وضبط الجودة

من جانب اخر يتم تقديم دعم مباشر للصيادين من خلال منحهم مبالغ مادية لشراء قوارب صيد ومكائن صيد مع التركيز على رفع القيمة الاقتصادية للثروة السمكية من خلال توفير وسائل لضبط الجودة ودعم معدات صيد صديقة للبيئة البحرية

واكد سعادة وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية ان الدعم موجه ايضا لتعزيز السياسات المتعلقة بالجوانب التحسينية في قطاع الثروة السمكية وذلك من خلال ادخال قوارب صيد اكبر حجما بحيث تكون لها مردود اعلى لقطاع الصيد مجهزة بوسائل حفظ الاسماك والحفاظ على جودتها ونقلها بطريقة سليمة الى موانى الصيد

كما ان قطاع الثروة السمكية يعد من القطاعات الهامة التي من شانها ان تساعد على تنشيط وتنمية القطاع السياحي بالسلطنة حيث يمكن للسياح الاستمتاع بالبيئة البحرية الخلابة في السلطنة وممارسة مختلف انواع الرياضات البحرية بما في ذلك الصيد المسموح بها في السلطنة

واوضح سعادة الدكتور حمد العوفي وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية للثروة السمكية ان الحكومة رصدت خلال الخطة الخمسية السابعة ٣ ملايين ريال عماني(اكثر من ٧٥ مليون دولار امريكي) لتنمية قطاع الثروة السمكية من خلال تنفيذ عدد من المشاريع كاستكمال البنية الاساسية من موانى الصيد واسواق الاسماك ومشروعات تعزيز المخزون السمكي كانزال الشعاب المرجانية الصناعية وتقييم الموارد السمكية في المياه العمانية

وقال انه تم اسناد مشروع تقييم الموارد السمكية لاحدى الشركات العالمية ومن المتوقع ان يبدأ العمل به خلال الفترة القادمة مشيرا الى ان المشروع سيعمل على توفير بيانات مهمة جدا عن القطاع السمكي من حيث الكمية القابلة للاستغلال وخطط ادارته الى جانب اقامة مشاريع لادارة الموانى وضبط الجودة ومشاريع اخرى في اطار برامج الاستزراع السمكي

واشار سعادته الى انه تم رصد اكثر من ٢ مليوني ريال عماني لاقامة عدد من مؤاني الصيد خلال الخطة الخمسية السابعة(٢٠٠٦-٢٠٠٧) كميناء السيب الذي اسند للشركة المنفذه والذي سيبدا تنفيذه قريبا وميناء السويق والذي سيتم طرح مناقصته امام الشركات قريبا الى جانب تنفيذ ميناء بولاية طاقة بمحافظة ظفار والمخطط لاقامته في عام ٢٠٠٩وميناء بولاية الدقم بالمنطقة الوسطى الى جانب تنفيذ بعض مراسي الصيد وتطوير نظام الارشاد السمكي ورفع كفاءة الصيد الحرفي وتجدر الاشارة الى ان قطاع الثروة السمكية يجتذب استثمارات عديدة محلية واجنبية حيث يوجد حاليا ٢٤ شركة لديها ترخيص لتصدير منتجاتها الى الاتحاد الاوروبي وهي معتمدة من قبل الاتحاد الاوروبي نظرا لجودة منتجاتها

كما ان هناك اقبالا كبيرا من قبل المستثمرين للاستثمار بالقطاع السمكي وخاصة في قطاع الاستزارع السمكي باعتباره احد القطاعات الواعدة خاصة وان حكومة السلطنة تشجع اقامة مشاريع تصنيع الثروة السمكية والاستثمار في هذا المجال من خلال توفير اراضي خاصة بموانيء الصيد للاستثمار من جانب مستثمرين من داخل السلطنة وخارجها مع العمل على تنظيم ندوات حول فرص الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي وفي مجال الثروة السمكية ومجالات الاستفادة منها بوجه عام خاصة وان هناك العديد من التسهيلات الممنوحة للاستثمار في هذا المجال الواعد

وعن النظرة المستقبلية لقطاع الثروة السمكية فان الخطة الخمسية السابعة(٢٦/٢١) تهدف الى توفير وتعزيز البنيات الاساسية وتحقيق متوسط معدل سنوي في الناتج المحلي للقطاع ورفع الانتاجية وضبط جودة الاسماك وتنمية الموارد البشرية والعمل على تعمين القطاع وتحقيق متوسط نمو قي قيمة الصادرات السمكية يقدر بنحو/٥/ بالمائة وتعزيز مشاركة الصيادين في ادارة وتنمية القطاع السمكي وتعزيز دور القطاع الخاص في تنمية القطاع وتعزيز دائرة نشاطه لتحقيق الاهداف المحددة لهذا القطاع الحيوي

# أخبار متفرقة

## بنك "البحرين المركزي" يرخص لتأسيس شركة استثمار لبنك الكويت الوطني

المنامة / وكالات :

منح مصرف البحرين المركزي ترخيصا لبنك الكويت الوطني لتأسيس شركة في مملكة البحرين متخصصة في تقديم خدمات الاستثمار.

وستقوم شركة إن بي كي للاستشارات الاستثمارية التي سيتم تأسيسها بدور المزود لخدمات المشورة والترتيب في الأوراق المالية لزبائن البنك، كما ستمثل مركزا لتلك الخدمات لزبائن البنك في كافة دول مجلس التعاون الخليجي، وبشكل اوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا ويعتبر بنك الكويت الوطني اكبر البنوك العاملة في دولة الكويت، اذ تبلغ موجوداته ٣٥ مليار دولار اميركي وحقوق المساهمين فيه ٤,٤ مليارات دولار أميركي. كما يتمتع بتصنيف ائتماني من الدرجة (أ+) من وكالة التصنيف الائتماني الدولي ستاندارد ان بور.

وفي هذا السياق قال السيد احمد عبد العزيز البسام – مدير إدارة التراخيص والسياسات بمصرف البحرين المركزي: 'لا تلبث مملكة البحرين أن توفر البيئة الجاذبة لمؤسسات المال الرائدة والتي ترغب في توسيع خدماتها وأعمالها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا وقد باتت الاستثمارات تحديدا من أكثر الأعمال ازدهارا ضمن قطاع الخدمات المالية: كالاستثمار في الملكيات المباشرة وصفقات الاندماج والاستحواذ وإصدار الصكوك وكذلك تأسيس وإدارة الصناديق الاستثمارية وإدارة الثروات حيث تواصل جميعها النمو على قواعد صلبة'.

وقد اضاف احمد البسام بالقول: 'ستضيف مؤسسات كبنك الكويت الوطني التي تدعمها قاعدة عريضة من الزبائن، قيمة عالية لسوق مزدهر من خدمات أعمال الاستثمار'.

وتعتبر هذه الرخصة الثالثة لبنك الكويت الوطني في البحرين فقد منح البنك في عام ١٩٧٧ رخصة لفرع صيرفة الجملة ومنح كذلك رخصة في عام ٢٠٠٢ لفتح فرع لصيرفة التجزئة

## نادي تراث الإمارات ينظم معرضا للكتاب

أبوظبي / وام :

ينظم نادي تراث الإمارات في الثاني من ديسمبر المقبل في القرية التراثية التابعة للنادي معرضا للكتاب يجمع بين التراث والثقافة والفكر و الفنون وتاريخ الإمارات والمنطقة .

ويقام المعرض ضمن فعاليات مهرجان / الاتحاد ٣٦ / الذي ينظمه النادي تحت رعاية سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس نادي تراث الإمارات .

ويتضمن المعرض حوالي / ١٨٠ / عنوانا من إصدارات مركز زايد للتراث ولجنة الشعر ومجموعة من سلسلة إصدارات " تراث " الصادرة عن قسم الإعلام بإدارة الإعلام والعلاقات العامة إضافة إلى جملة من العناوين تبحث في جوانب من التراث البحري الإماراتي..كما يضم المعرض / ٣٥ / عنوانا من إصدارات النادي الجديدة .

وقال محمد سيف النيادي رئيس مجلس الإدارة مدير عام نادي تراث الإمارات رئيس اللجنة العليا المنظمة لمهرجان الاتحاد إن المعرض الذي يأتي بتوجيهات سمو رئيس النادي يسعى إلى المحافظة على هوية الأدب المحلي والتراث العريق والبحث في جذوره الممتدة وتقديمها ضمن منظومة من الأفكار تشجع الباحثين والكتاب المحليين على الإبداع والكتابة .. كما يهدف المعرض إلى عكس صورة الإبداع المحلي وتاريخ الإمارات والمنطقة وتأكيد على أهمية القراءة ومتابعة كل جديد في عالم الإبداع والكلمة .

يذكر أن مهرجان الاتحاد يتضمن العديد من البرامج والفعاليات التراثية والفكرية منها عروض الفرق الشعبية وندوة الاتحاد وأمسيات شعرية بمشاركة نخبة من شعراء الإمارات بالإضافة إلى كرنفال الاتحاد وفعاليات القرية التراثية .

## السعودية تتصدر 29 دولة مستثمرة في مصر

الرياض / وكالات :

تصدرت السعودية قائمة ٢٩ دولة مستثمرة في مصر منذ عام ١٩٧٠وحتى نهاية النصف الأول من العام الجاري بقيمة ٣١,٦ مليار جنية من إجمالي ١٠٦,٢ مليارات جنية هي إجمالي استثمارات تلك الدول.

وأوضح تقرير الهيئة العامة للاستثمار المصري أن الاستثمارات السعودية مثلت ٢٥,٩٪ من إجمالي تواجد الاستثمارات السياحية في مصر الذي بلغ ١٢٢ مليار جنية حتى نهاية النصف الأول من العام مشيرا إلى أن الاستثمارات السياحية الإماراتية بلغت ١٠,٤٪ والكويتية ٢١,٨٪ والليبية ٥,٣٪ والبحرينية ١,١٤٪ واللبنانية ٤,٢٪ فيما مثلت الاستثمارات السياحة العراقية ٠,٤٤٪ والأردنية ٩,٣٪ والفلسطينية ٩,٨٪ والسورية ١١,٢٪ والقطرية ٦,١٪.

ولفت التقرير إلى أن أهم الدول الأجنبية التي حرصت على الاستثمار السياحي في مصر هي بريطانيا حيث بلغت استثماراتها ٢٨,٣ مليار جنية بنسبة ٢١,٢٪ من إجمالي استثماراتها التي بلغت ١٣٤,٥ مليار جنية حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري.

# سلطنة عُمان واليابان تبحثان تعزيز فرص الاستثمار في مجال خدمات الموانئ

مسقط / وكالات :

**التقى مقبول بن علي بن سلطان وزير التجارة والصناعة بالنادي الدبلوماسي وفد الجمعية العمانية اليابانية للمسئولين التنفيذيين الذي يزور السلطنة حاليا وتم خلال اللقاء بحث تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين والفرص المتاحة للاستثمار في مجال خدمات الموانئ.**

**كما تم خلال اللقاء استعراض قوانين الاستثمار المعمول بها في السلطنة والتسهيلات التي تقدمها السلطنة للمستثمر الخارجي.**

**حضر اللقاء سعادة سلطان بن سالم الحبسي وكيل وزارة المالية وعدد من رجال الأعمال العمانيين.**

**كما استقبلت معالي الدكتورة راجحة بنت عبدالامير بن علي وزيرة السياحة بمكتبها بديوان عام الوزارة الوفد الياباني وتم خلال اللقاء تناول الجوانب الحضارية والثقافية والعلاقات الوطيدة بين البلدين الصديقين كما تم استعراض التجربتين العمانية واليابانية فيما يتعلق بالجانب السياحي وبحث اوجه التعاون الممكنة بين الجانبين وسبل زيادة تعزيزها والاستفادة منها كما تناول اللقاء الحديث عن أهم الخطط والمشاريع السياحية المستقبلية المزمع إقامتها في كلا البلدين.**

# ولي عهد أبوظبي يطلق مشروع 'كلمة' للترجمة

أبوظبي / وكالات :

أطلق الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الأربعاء الماضي في ابوظبي مشروع "كلمة" الرائد في عالم الترجمة والذي يهدف إلى زيادة عدد خيارات الكتب أمام القراء باللغة العربية.

وقال الشيخ محمد "أن هذه المبادرة الطموحة غير ربحية وانطلقت جذورها لتمويل نشاطات الترجمة والنشر والتوزيع للأعمال الكلاسيكية والمعاصرة ذات الجودة العالية من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية".

وأضاف ولي عهد ابوظبي في خطاب خلال حفل إطلاق مشروع "كلمة" ألقاه نيابة عنه الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية "انه في إبريل الماضي وخلال حفل تكريم الفائزين بجائزة الشيخ زايد للكتاب، قلنا إن المسؤولية الثقافية في العالم العربي قضية مركزية وحيوية لنا جميعا وأكدنا أن الحراك الثقافي الفاعل الذي تشهده أبوظبي ما هو إلا بدايةَ الغيثِ للمساهمةِ بدورنا في خارطةِ المشهدِ الثقافي الإقليمي والدولي".

وأشار الشيخ محمد إلى أنه "منذ ذلك الحين والمشاريع الرائدة التي تطلقها هيئة أبوظبي للثقافة والتراث متواصلة" معربا عن ثقته وتفاؤله في "إمكانية تأسيس نهضة علمية ثقافية عربية تشمل مختلف فروع المعرفة البشرية يمثل الكتاب فيها حجر الزاوية والمرتكز".

واستعرض في سياق كلمته ما ورد في تقرير التنمية البشرية من أن "المعرفة هي الفريضة الغائبة في الوطن العربي وأن متوسط الكتب المترجمة لكل مليون عربي هو أقل من كتاب واحد في كل عام بينما يبلغ أكثر من ٥٠٠ كتاب لكل مليون شخص في المجر".

ونوه الشيخ محمد إلى انه "في حين تترجم الدول العربية ما يزيد عن ٤٠٠ كتاب سنوياً فإن هذا الرقم ورغم تزايده فإنه لا يمثل إلا خُمس ما تترجمه اليونان مثلاً ويكاد لا يُذكر الرقم العربي خجلاً أمام ما تترجمه إسبانياً في عام واحد إذ تترجم أكثر من ١٠ آلاف كتاب".

وقال أيضاً "إزاء ذلك وحرصاً منّا على العمل لنشر المعرفة والتواصل مع العالم فإننا نطلق اليوم مشروع 'كلمة' لتفعيل حركة الترجمة إلى اللغة العربية عن مختلف العلوم والمعارف الإنسانية وسدّ الفجوة في المكتبة العربية والناجمة عن القصور في المواكبة السريعة لحركة النشر في الغرب".

وأوضح أن هذا المشروع يأتي وفق معايير وآلياتٍ دقيقةٍ تستند في الأساس على جدوى الكتابِ المرشّح للترجمةَ للمجتمعِ وللثقافةِ العربيةِ". معربا عن سعادته بإصدار أولى ثمرات هذا المشروع مع إطلاق "كلمة" وهي عبارة عن أول ستة كتب تَمت ترجمتها بالفعل .. وأكد في الوقت نفسه عزم "كلمة" بان لا يمر العام إلا وقد تخطى حاجز ترجمة المائة كتاب كمرحلة أولى.

وحضر حفل إطلاق المشروع محمد أحمد البواردي الأمين العام للمجلس التنفيذي ومحمد خلف المزروعي مدير عام هيئة أبوظبي للثقافة والتراث وزكي نسيبة نائب رئيس هيئة ابوظبي للثقافة والتراث وعدد من ممثلي دور النشر العربية والعالمية.

وعرضت هيئة أبوظبي للثقافة والتراث خلال حفل الاطلاق فيلما وثائقيا بعنوان ''أبوظبي تمهد الطريق'' يعرض تاريخ الترجمة العربية بجميع مراحله، وصولا إلى وقتنا الحالي والتحولات الكبيرة التي شهدتها العلوم المختلفة، مشيرا إلى أهمية اللغة العربية كلغة المحادثات الافتراضية والنظرية، مركزا على الدور الذي سيلعبه مشروع ''كلمة'' في تطوير وتحديث مستوى الترجمة في عالمنا العربي.